



صور السلاطين العثمانيين

ملحوظاتى على الدولة العثمانية

أ. د. حامد طاهر

لـلدولة العثمانية تاريخ خاص (1300 - 1924) يكاد يجعلها متفrade بين الدول الكبرى التي قامت وازدهرت في إطار الحضارة الإسلامية. وأول ما يلاحظ على هذه الدولة : نشأتها المسرعية ، وحركتها المخاطفة في معظم المفتوحات التي حققتها ، وهو الأمر الذي جعلها خلال فترة قصيرة تسيطر على جزء كبير من آسيا، وتحتل نصف أوروبا ، وتستولى على ممتلكات الخلافة العباسية في العراق والمسلم والمحيط الأطلسي . وفي فترة قوتها وحيويتها ، كانت هي المتحكمة في البحر الأبيض المتوسط سواء في معظم موانئه ، أو في كل الجزر الموجودة به .

وقد درجت الدولة العثمانية في مرحلتها الأولى على أن تسمى نفسها (سلطنة) ، وحاكمها (سلطانا). واستمر الحال على ذلك حتى تغلب السلطان سليم الأول على المماليك في مصر سنة (1516) واصطبغ معه آخر خلفاء بنى العباسيون ، الذي تنازل له عن لقب (خليفة) ، وكان يحمله اسمًا فقط ، فأصبح المحكم العثمانيون يجمعون بين لقب (سلطان) و (خليفة) . وكما أطلقوا على سدة الحكم لقب (باب العالي) أطلقوا على حكمهم لقب (الخلافة العظمى) ..

وفي الآونة الأخيرة ، أتاحت لمظروف فرصة الاطلاع على تاريخ الدولة العثمانية ، والمعالم الحضارية التي أرستها ، وكذلك أعمال حكامها المبهرة أحيانا ، والمؤسفة في أحيانا أخرى . وقد اعتمدت في ذلك على العديد من المصادر والمراجع ، يهمني أن أذكر اثنين من أهمها على الاطلاق : الأول هو (تاريخ الدولة العثمانية) الذي ألفه المزعيم الوطني محمد فريد ، وظهرت طبعته الأولى سنة (1893) ، والثاني بعنوان (الدولة العثمانية : تاريخ وحضارة) لمجموعة متميزة من مؤرخى الأمبراطور وعلمائها ، وأشرف عليه أكمل الدين احسان أوغلى ، وظهرت ترجمته العربية بإشرافه أيضا سنة (1999) ، في مجلدين ضخمين يبلغ كل منهما ثمانمائة صفحة .

والم الواقع أن هذه الجولة العلمية كانت طويلة وشاقة ، لكنها ممتعة ، فقد حصلت فيها على معلومات جديدة ، وأكدت لنفسى معلومات كانت غائمة . ونظرا لأننا فى مصر قد ارتبط تاريخنا المتواسط والمحدث بتاريخ الدولة العثمانية ، حتى أن المغاء الخلافة العثمانية سنة (1924) قد أحدث حزنا بالغا وأسفًا شديدا لدى المصريين ، وقد رثاها الشاعر الكبير أحمد شوقي بواحدة من روائع قصائده ، كما يذكر للزعيم الوطنى مصطفى كامل أنه كان يدعو للتحرر من الاحتلال البريطانى ، ويتمسك فى نفس الوقت بالتبعة للخلافة العثمانية .

وعلى الرغم من قيام النظام الجمهورى فى كل من تركيا سنة (1923) ، ومصر (1954) ، فإن بعض المأذوات ، وهى ليست قليلة ، مازالت تتطلع إلى عودة تلك الخلافة ، وإحيائها من جديد ، خاصة وأن البلاد الإسلامية فى ظلها كانت وحدة متماسكة يعمل لها المخصوص ألف حساب ، أما الآن فقد ظهرت القوميات التى فرقتها ، وحولتها بتدخل الأجانب إلى كيانات صغيرة ، وأحياناً متحاربة ، يقاتل بعضها بعضاً ، وأصبح المقسم منها معرضًا للتقسيم إلى كيانات صغرى معرضة هذه المرة للتلاشى تماماً !

لكن هل يمكن تحقيق هذا الإحياء ؟ وكيف يحدث ؟ وبأى الوسائل ؟ ثم ما هى الدولة المؤهلة أساساً للقيام أو لا بذلك ؟ وهل يمكن أن تحوز على موافقة سائر الدول الإسلامية ؟ ثم هل تتيح لها ظروف الزمان والمكان الحالى فرصة كافية وملائمة لذلك ؟ وكيف سيكون رد فعل الدول المأقوى فى العالم المعاصر من إحياء الخلافة مرة أخرى ؟

وبالطبع نا توجد إجابات صريحة ومحددة عن هذه الأسئلة ، وإن كان من الملاحظ أن الذين ينادون بالإحياء يمتلكون بالحماسة ، لكنهم يفتقرن إلى المقدرة على الانجاز ، كما تنصتهم المعرفة التاريخية التي تزودهم بالبصر الماوى الذى يستفيد من تجارب الماضي ، ويتمكن من استيعاب قوى الحاضر ، ويتطبع إلى استشراف المستقبل . ومن هنا تأتى أهمية القراءة التي قمت بها فى تاريخ الدولة العثمانية ، والتي خرجت منها بمجموعة لا بأس بها من الملاحظات ، أضعها بين يدى القارئ ، دون أن أزعم بأنها حقائق حاسمة ، وإنما هي مجرد ملاحظات .

ولكى أبدأ من المبدأة ، يمكن أن أسأل أولاً : كيف قامت الدولة العثمانية ؟ والجواب : بالصدفة البحتة . فقد وقف أحد زعماء المقبائل الآسيوية على تلة بجانب نهر ، يشاهد حربا دائرة بين جيشين ، وحين أدرك قرب هزيمة أحدهما بسبب ضعفه ، دفعته شهامته إلى أن يقوم هو وأتباعه لمناصرة الجيش المهزوم ، حتى تمكن من الانتصار على خصمه . وعرفانا بفضلة ، منحه المحاكم اقطاعا من الأراضي ، وأدخله فى نسيج جيشه ، بل جعله فى مقدمته بسبب بطولته وشجاعته أتباعه . هذا الرجل اسمه (ارطغرل) ، وكان له ابن شاب اسمه (عثمان) أحب أبناء المحاكم فزوجه إياها ، وقد أثبتت هذا الشاب شجاعة فائقة فى فتح القلائع المحيطة ، وكانت مكافأته الحصول على مزيد من الإقطاعات ، وأصبح اسمه يضرب على العملة . وهنالما توفى المحاكم الفعلى ، وابتداً به تاريخ العثمانيين ..

أما ملاحظاتى على هذا التاريخ ، وبعض معالمه ، فيمكن إجمالها فيما يلى :

1— أن الدولة العثمانية كان لديها جيش على مستوى عال من المقومات البدنية وحسن استخدام المسويف والرماد ، بالإضافة إلى تصميم فى المتغلب على الخصوم وإحراز النصر . ومما كان يزيد من حماسة الجنود وجود السلطان نفسه معهم فى موقع القيادة ، ومشاركته لهم فى العمل الحربى .

2— أن المساحات الشاسعة التى ضمتها الدولة العثمانية إلى أملاكها قد اشتغلت على شعوب وأجناس مختلفة الأعراق واللغات والتقالييد والأعراف ، بالإضافة إلى الأديان . ولهذا السبب لم تكن مستقرة أبدا تحت حكم العثمانيين ، بل كانت تنتهز أدنى فرصة من الضعف والترافق حتى تعلن استقلالها ، وتعيد تحالفها مع الأعداء .

3— أن هذه المحاولات المستمرة من الاستقلال والخروج عن سلطان الدولة ، جعلت العثمانيين فى حالة حرب دائمة لاسترداد الممالك المثارة ، وإنزال العقاب بالأمراء والملوك الذين خانوا معاهديهم مع الدولة . ولما تقاد تخلو سنتان أو ثلاث من حروب عثمانية مع المخصوص .

٤— أن نظام الحكم طوال عهد الدولة العثمانية قام على التوريث ، الذي كان سائداً في العالم كله . ويقوم هذا النظام على أن يتولى المأبادناء المذكور الحكم بعد أبيائهم . وقد تراوح الأمر بين أكفاء المأبادناء وأكبرهم سنًا ، حتى انتهى الحال إلى تولية الأكبر سنًا ، بشرط أن يكون راشد العقل .

٥— أن نظام التوريث على المرحوم من عيوبه وتعارضه مع روح الإسلام قد يكون له بعض المزايا ومن أهمها : عدم تطلع القادة ورجال الدولة إلى المصراع على منصب المحاكم أو السلطان ، وهو الأمر الذي جعل المؤامرات أو المغامرات حول هذا المنصب نادرة أو شبه معدومة ، أما أئمته عيوبه فهو أنه ترك للصيحة المبحثة صعود شخص قوى وعادل إلى سدة الحكم ، كما أنه أوقع العثمانيين في جريمة ذكراء ، وهي جواز قتل الإخوة لكي لا ينافسوا أبناء المحاكم في السلطة ، وقد حدث ذلك مع الأسف بمواقعة علماء السلطنة . ورد في (قانون ذامه المفاتح) : " أن الله يسر السلطنة لكل واحد من أولادى . ولأجل تأمين نظام العالم فإن قتل الإخوة مناسب ، حتى إن أكثر العلماء أجازوه . فليعمل به ! "

٦— أن الجيش الذي اعتمد عليه الدولة العثمانية في فتوحاتها قد حظى منها بكل الرعاية والاهتمام ، وكان يتم توفير سلاحه ولوازمه ضباطه وجندوه ومكافأتهم بكل سخاء ، أما الجزء الأليم من هذا الجيش فقد تمثل في طائفة المانكشارية ، الذين كانوا يؤخذون من شباب الأسرب ويجرى تدريبهم عسكرياً ، ويسمون بأبناء السلطان ، بحيث لا يديرون لأحد سواه بالولاء الكامل . وإنهم يرجع الفضل للأكابر في معظم الانتصارات التي حققها العثمانيون في حروبهم ، ولكنهم كانوا أيضاً يقفون عائقاً في طريق تحديث المنظمة العسكرية نتيجة تمسكهم بتقاليدتهم الموروثة .

٧— أن العثمانيين اعتمدوا في تطوير أسلحة جيشهم على بعض المتخصصين وذوى الخبرة من الأجانب وخاصة الألمان والإنجليز ،

الذين صنعوا لهم مدفع أقوى ، وسفنا حربية ذات قدرة كبيرة على المناورة لكي تتناسب طبيعة الحروب التي خاضوها . لكن الحق يقال إنهم قد قاموا بهم أنفسهم بعد ذلك بتصنيعها في مصانعهم .

8— أن الدولة العثمانية التي استمرت حوالي ستمائة سنة قد حكمها (36) حاكما من أسرة واحدة ، وقد تراوحت مدة حكم أحدهم من سنتين إلى ما يقرب من خمسين سنة . ومن الواضح أن طول فترة الحكم لدى بعضهم قد أتاح له إجراء إصلاحات ادارية وقانونية في الدولة ، وخاصة عندما كانت وتيرة الحروب تهداً قليلاً .

9— أن المطابع العام للدولة العثمانية كان إسلامياً من حيث الظاهر ، لكن ذلك لم يمنع قيام المسلمين بإصدار قرارات أو اتخاذ إجراءات مدنية بالكامل ، تبعاً لتطور الحياة وتغير المظروف . ومن ذلك على سبيل المثال ما قام به محمد الفاتح من وضع أول مبادئ القانون المدني ، وقانون العقوبات حيث أبدل العقوبات المبدنية (أى المسن بالسن والعين بالعين) وجعل عوضها المغرمات النقدية بكيفية معينة أتمها السلطان سليمان القانوني فيما بعد . ومن ذلك أيضاً قيام الدولة بإستحداث رسوم للمحاكم سنة (1393) .

10— أن اهتمام الدولة العثمانية بنشر الإسلام في البلاد التي استولت عليها لم يكن في الحقيقة هدفها الأساسي ، وإنما ل كانت شعوب هذه البلاد قد أسلمت ، وظللت متعاطفة مع العثمانيين حتى اليوم ، لكنهم كانوا يقتصرون على بعض المظاهر الخارجية مثل إقامة مسجد ، وحمامات ، وتكايا ، دون إنشاء مدارس أو بث دعوة يعرفون الناس - وخاصة النشئ - بحقيقة الإسلام ، ومبادئه السامية .

11— أن ما تم تحقيقه بالقوة المسلحة لا يلبي أن ينتقض بالقوة المسلحة المضادة لها . وهذا ما لم تدركه جيداً الدولة العثمانية طوال فترة سيطرتها على الممالك المجاورة . وكثيراً ما كانت تعقد معاهدات دبلوماسية لا تلبث الأطراف الأخرى أن تنتقضها ، والخلص

من تبعاتها. وهذا ما حدث مع كل من المجر وبلغاريا وفرنسا وأسبانيا وإنجلترا.

12— غطى اهتمام الدولة العثمانية بالصراع المستمر مع الدول الأوروبية في غرب أوروبا على أهميتها للخطر المكامن في روسيا، والتي كانت تطمح قبلها إلى الاستيلاء على ممتلكات الدولة البيزنطية، ومنها القسطنطينية نفسها، وقد ظلت تنتهز الفرص حتى هاجمت واستولت على معظم ممالك الدولة العثمانية كما كانت جاهزة دائماً للتحالف مع أعدائها الأوربيين.

13— أن المتسلل الخطير في كيان الدولة العثمانية تسرب إليها من خلال الامتيازات الأجنبية التي أعطيت لبعض البلاد المعادية للدولة في فترات المصلح المؤقت. وقد استطاع التجار الأجانب أن يطلعوا على الأحوال الداخلية للعثمانيين، وينقلوا المعلومات المساعدة عنهم لدول التابعين لها، ومنها وقفت هذه الدول على نقاطضعف في الدولة العثمانية.

14— أن العداء المستحكم لدى الدولة العثمانية ضد أعدائها الأوربيين جعلها تحجم عن متابعة تطورهم العلمي والمفكري، والذي تبلور بقوه خلال القرن السابع عشر، حيث شهد بزخم المنهج التجريبى الحديث، وما نتج عنه من ابتكارات ومخترعات غيرت وجه الحياة في أوروبا، ونقلتها للأمام نقلة نوعية كبيرة، جعلتها تثبت جيداً في مواقعها، بل وتتقدم للاستعمار في كل أنحاء العالم.

15— أن الدولة العثمانية بدأت تفقد سلطتها المطلقة على أوروبا حين قامت هذه الأخيرة بتقوية أسلحتها، وتحديث أنظمة جيوشها وأساطيلها البحرية بصورة علمية مطردة، كما أنها راحت تستفيد من المعلومات المهمة والتفصيلية التي سبق أن جمعتها عن الدولة العثمانية والممالك الخاضعة لها بهدف اقتطاعها منها واحدة بعد الأخرى.

16— أن الميادين الأوروبية كانت عند المضروبة تلجم إلى المسيحية التي يمثلها البابا في روما لتأكيد وحدتها وتضامنها ضد العثمانيين المسلمين. وهكذا كان للجانب المديني أثره الذي لا ينكر في تحزب الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية لاضعافها والتأثير منها.

17— وفي المقابل من ذلك، لم تقم الدولة العثمانية بحشد المماليك التابعة لها في كل من آسيا وإفريقيا، وهي كلها إسلامية، لتقوية جبهتها الخارجية، ويمكن القول هنا بأن العصبية العثمانية قد لعبت دورا هاما في تقويق الدولة على ذاتها، والاعتماد فقط على جنسها، وكان هذا أحد أسباب رغبة العرب في الانفصال عنها.

18— اتسمت الاصدارات التي قامت بها الدولة العثمانية، وخاصة في مرحلتها المتوسطة والأخيرة، بالبطء الشديد. وكان يقابل ذلك سرعة في الإيقاع لدى الدول الأوروبية المناهضة لها. وهذا هو الأمر الذي نتج عنه تفاوت كبير في درجة وحجم المتقدم لدى كل منها.

19— شاع في مصر أنها هي التي استبدلت القانون الفرنسي بالقوانين الإسلامية، والواقع أن قانون العقوبات العثماني وضع على ضوء القانون الفرنسي (1840) وتم تعديله وتنفيذ المفعلي سنة (1851). وكانت مصر حينئذ تابعة اسمياً للدولة العثمانية.

20 — كانت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) هي النهاية الفعلية لانطفاء عظمة الدولة العثمانية ، وذلك حين انحازت إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء الذين كان النصر إلى جانبهم ، والذين اقطعوا منها جميع الممالك العربية بعد أن أشعلوا فيها روح العداء ضد الدولة العثمانية ودفعوها لإحياء قوميتهم العربية .

21 — تم إلغاء السلطنة العثمانية أول نوفمبر سنة (1922) وأعلن النظام الجمهوري في تركيا 29 نوفمبر (1923) ، ثم ألغيت الخلافة الإسلامية وطردت العائلة السلطانية خارج البلاد 3 مارس (1924) . وبذلك طويت صفحة دولة كبرى استمرت ستمائة عام ، وكان لها تأثير مباشر على ثلات قارات متجاورة ، كما كان صعودها مثل البرق سريعاً وخاطفاً ، أما هبوطها فقد استغرق زماناً طويلاً ، بسبب النظام المحكم الذي أقامه لها حكامها الأقوية من أمثال : محمد الفاتح ، وسليم الأول ، وسلامان القانوني ..

22 — وبعد .. فإن استعراض تاريخ الدولة العثمانية يقدم لنا - في الوقت الحالى - صورة متكاملة لصعوب الدول الكبرى وهبوطها. ومن الواضح أن لكل منها أسبابه وظروفه التي تحيط به . ومنها ذكر أن ذكاء المحكم ويقطفهم الدائمة وحرصهم على تقدم شعوبهم وحسن اختيارهم لمعاونיהם ، كلها عوامل أساسية للتقدم ، كما أن الإهمال واللامبالاة والانغماس في المشهورات إلى جانب سوء اختيار المعاونين ، وعدم مراعاة متطلبات الشعوب ، هي أيضاً عوامل أساسية لهبوط الدول . ويظل دائماً أن الإعداد الجيد للأمور هو الذي يؤدي إلى تنفيذها بصورة صحيحة ، كما أن الصدفة قد تتدخل أحياناً في إحراف النجاح لكن المحاكم العاقل لا ينبعى له أن يعول عليها في إطار عمله المدرب ، ووضع خطته المحكمة .

23 — وأخيراً فإن قيام الدول الكبرى والامبراطوريات لا يتم بمجرد الرغبة ولما الأمانى ، ولكنه يتطلب في البداية قوة عسكرية متكاملة تستطيع أن تبسط سيطرتها على مساحة شاسعة من الأرض ، وتأكد هيبيتها لدى جيرانها ، ثم يأتي بعد ذلك المنظام السياسي والاقتصادي المحكم الذي تدير به شئون رعياتها ، بشرط أن يقوم ذلك على مبدأ العدل ، لكن تتجنب الماضtrapيات الداخلية التي تؤدي إلى انهيارها .

